

## كشاف القناع عن متن الإقناع

أشبه ما لو لطمه بخلاف ما سبق فإن فيه غصاصة على المسلمين خصوصا بسبب اﷻ تعالى ورسوله ودينه ( ولا ينتقض بنقض عهده عهد نسائه وأولاده الصغار الموجودين لحقوا بدار الحرب أولا ) لأن النقص وجد منه دونهم فاخص حكمه به .

( ولو لم ينكروا ) عليه ( النقص ) وأما من حملت به أمه وولدتها بعد النقص فإنه يسترق ويسبى لعدم ثبوت الأمان له .

وإن نقض بعضهم دون بعض اخص حكم النقص بالناقض .

ولو سكت غيره وإن لم ينقضوا لكن خاف منهم النقص .

لم يجز أن ينبذ إليهم عهدهم .

لأن عقد الذمة لحقهم .

بدليل أن الإمام يلزمه إجابتهم إليه بخلاف عقد الأمان والهدنة .

فإنه لمصلحة المسلمين .

( وإن أظهر ) الذمي ( منكرا أو رفع صوته بكتابه أو ركب الخيل ونحوه ) مما تقدم أنهم

يمنعون منه ( لم ينقض عهده ) بذلك لأن العقد لا يقتضيه .

ولا ضرر على المسلمين فيه .

( ويؤدب ) لارتكابه المحرم ( وحيث انتقض ) عهده ( خير الإمام فيه كالأسير الحربي على ما

تقدم ) لفعل عمر .

ولأنه كافر لا أمان له .

أشبه الأسير وكما لو دخل متلصبا .

( وماله فيء ) لأن المال لا حرمة له في نفسه إنما هو تابع لمالكة حقيقة .

وقد انتقض عهد المالك في نفسه فكذا في ماله .

وقال أبو بكر يكون لورثته .

وهو مقتضى ما تقدم في الأمان وسبق ما فيه .

( ويحرم قتله لأجل نقضه العهد إذا أسلم .

ولو لسبه النبي صلى اﷻ عليه وسلم ) لعموم قوله تعالى ! ! وقوله صلى اﷻ عليه وسلم

الإسلام يجب ما قبله .

ويحرم أيضا رقه بعد إسلامه لا إن كان رق قبل ( ويستوفي منه ما يقتضيه القتل ) إذا أسلم

وقد قتل من قصاص أو دية لأنه حق آدمي .

ولا يسقط بإسلامه كسائر حقوقه .

( وقيل يقتل سابه ) صلى الله عليه وسلم ( بكل حال ) .

وإن أسلم ( اختاره جمع ) منهم ابن أبي موسى وابن النباء والسامري .

( قال الشيخ وهو الصحيح من المذهب ) قال في المبدع ونص عليه أحمد لأنه قذف لميت فلا

يسقط بالتوبة .

( وقال إن سبه ) صلى الله عليه وسلم ( حربي ثم تاب بإسلامه قبلت توبته إجماعاً ) للآية .

والحديثين السابقين ( وقال من تولى منهم ) .

أي من أهل الذمة ( ديوان المسلمين انتقض عهده .

وتقدم في باب ما يلزم الإمام والجيش .

وقال إن جهر بين المسلمين بأن المسيح هو الله ( تعالى عما يقولون